الأمم المتحدة

E/CN.3/2009/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 December 2008
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة الأربعون

٢٤-٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩
البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الإحصاءات الزراعية

تقرير عن المبادرات العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية

مذكرة من الأمين العام

بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والثلاثين (انظر E/2008/24، الفصل الأول، ألف)، يتشرف الأمين العام بإحالة تقرير الفريق العامل المعني بالإحصاءات الزراعية التابع للمكتب الإحصائي في الاتحاد الأوروبي. ويتألف الفريق من البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة بالولايات المتحدة. ويحتوي التقرير على عرض عام لأهم المسائل في الإحصاءات الزراعية، ويقترح إطاراً ''للخطة الاستراتيجية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية الوطنية والدولية''، الذي نوقش في اجتماع فريق خبراء عقد في واشنطن العاصمة يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وتحدد الخطة المقترحة أهم المسائل والتحديات التي تواجه الإحصاءات الزراعية، وإعداد مجموعة أساسية من الإحصاءات الزراعية ذات الصلة والقابلة للمقارنة، ومنهجيات لقياس هذه الإحصاءات، وخطة لكيفية دعم المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية لكي تطور هذه الإحصاءات كمعيار تهتدي به في أنشطتها. واللجنة مدعوة إلى التعليق على التقرير واعتماد مسار العمل المقترح.

* E/CN.3/2009/1.

080109 080109 08-65567 (A)

تقرير عن المبادرات العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية

أولا – مقدمة

١ – الغرض من هذا التقرير هو إبلاغ اللجنة الإحصائية بالإجراءات التي اتخذت في عام ٢٠٠٨ لوضع خطة استراتيجية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، وطلب مشورة اللجنة بشأن الخطوات التالية. وهذه الوثيقة هي حصيلة مدخلات وردت من العديد من البلدان والمنظمات الدولية، واللجنة مطالبة بتقديم أي توجيهات إضافية.

٢ – وكان من بين نتائج المؤتمر الدولي للإحصاءات الزراعية لعام ٢٠٠٧، اكتشاف عدم وجود اتجاه للبيانات المطلوبة لتلبية الطلب المتزايد على المعلومات بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وتأثير الإعانات الزراعية، والبيئة، والاحترار العالمي، والأغذية مقابل أنواع الوقود الحيوي، والعولمة، على سبيل المثال لا الحصر. كما أن هناك نقصاً في البيانات الأساسية، وعدم كفاية الدعم المالي، وضعف المعرفة بالإحصاءات الزراعية. وكلها مسائل تتجاوز الحدود الوطنية، كما أن للزراعة دوراً محورياً في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لكثير من البلدان. ومنذ ذلك الحين، أدى القلق إزاء أسعار الأغذية إلى زيادة الحاجة إلى بيانات سريعة عن الطلب والعرض الأساسيين للسلع الزراعية، حتى يتسنى للأسواق أن تعمل بكفاءة وأن تسمح باتخاذ قرارات عاجلة فيما يتعلق بالمعونات الغذائية. فالطلب المتزايد على الأوجه البديلة لاستخدام المنتجات الزراعية يثير قضايا تتعلق بالسياسات تتطلب معلومات غير متوافرة على الإطلاق. وتأتي هذه القضايا والمسائل في وقت لا يتوافر فيه لدى الكثير من البلدان – وعلى الأخص البلدان النامية – حتى المتطلبات الدنيا للإحصاءات الزراعية.

٣ – وعلى الصعيد القطري، لا سيما في البلدان النامية، تعتبر الإحصاءات الزراعية والريفية ضرورية لصنع السياسات ورصد التقدم باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأسواق العالمية قد تطورت وبدأت تنضج، ولكن وضع أنظمة للبيانات الزراعية والريفية لم يواكب ذلك. فمن بين الثغرات الموجودة في الإحصاءات المتوافرة بالفعل، البيانات الشاملة عن استخدام الأراضي التي تتجاوز الأراضي الزراعية لإنتاج المحاصيل ورعي الماشية. ومن بين أهم الثغرات الموجودة المعلومات الدقيقة اللازمة لتحليل القرارات التي يتخذها المزارعون. فكلا النوعين من البيانات موجود بدرجة محدودة، واتضحت أهميته البالغة في فهم قرارات المزارعين بشأن استخدام الأراضي وتقديم خدمات للبيئة أو للنظم الإيكولوجية. ولهذه البيانات أهميتها الخاصة عند ربطها بالمراجع الجغرافية. ومن بين الثغرات الأخرى الإحصاءات اللازمة لقياس الفقر لدى المزارعين وسكان الأرياف، بالإضافة إلى الإحصاءات الخاصة برصد الخطوات المتخذة لتخفيف هذه الأوضاع.

٤ - ولن يتسنى إحداث نمو اقتصادي مطرد والحد من الفقر في أغلب البلدان النامية إلا إذا حدثت زيادة في الإنتاجية الزراعية. والمشكلة هي أن الكثير من البلدان عجزت عن الاستثمار في النظم الإحصائية اللازمة لتوليد بيانات موثوق بها عن القطاع الزراعي حتى يمكن فهم الأوضاع ورصد التقدم. وإذا لم يكن هناك دعم خارجي واستثمارات خارجية في الأساليب والتكنولوجيات الجديدة، فمن الأرجح أن يحتاج الأمر إلى عدة سنوات قبل أن تحدث أي تغيرات في هذا الوضع. ولم يقتصر التدهور الذي حدث في دعم الإحصاءات الزراعية على إحداث ثغرات في نظام المعلومات فحسب، بل وأضر بجودة البيانات والقدرات الإحصائية لما تبقى منه. ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها التقييم الذي أنجز مؤخراً عن دور منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في الإحصاءات الزراعية، هو أن انخفاض القدرة الإحصائية للبلدان هو أهم مسائل الجودة التي يعاني منها برنامج الإحصاءات في تلك المنظمة[(١)].

٥ - وقد نوقشت هذه الشواغل في اجتماع للأطراف المعنية عقد عقب اجتماع اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في شباط/فبراير ٢٠٠٨ وقام المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بعد ذلك بإبلاغ اللجنة بهذه الشواغل. وطلبت اللجنة الإحصائية من المكتب بأن يعود بهذه المسألة إلى اجتماع اللجنة الإحصائية في عام ٢٠٠٩ مع اقتراح بكيفية المضي قدماً. ولهذا الغرض، قام المكتب بتشكيل فريق عامل للبدء في التخطيط لإعداد مشاورة أوسع نطاقاً حول هذه المسألة بهدف صياغة خطة استراتيجية لتحسين الإحصاءات الزراعية. وقد ضم الفريق العامل - بإشراف الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة - ممثلين من المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووزارة الزراعة للولايات المتحدة، والمعهد الإحصائي الدولي.

٦ - وأعد البنك الدولي وثيقة بعنوان ''إطار لوضع خطة استراتيجية لتحسين الإحصاءات الزراعية الوطنية والدولية''، مستفيداً في ذلك من مدخلات الفريق العامل وغيره من أصحاب المصلحة. وكانت هذه الوثيقة هي الأساس في اجتماع الخبراء المعني بالإحصاءات الزراعية الذي عقد في واشنطن العاصمة، يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وحضر الاجتماع رؤساء وممثلو المكاتب الإحصائية الوطنية أو وزارات الزراعة من ٢٧ بلداً، كما شارك في الاجتماع ممثلون عن البنك الدولي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووزارة الزراعة

(١) التقييم المستقل لدور الفاو وعملها في مجال الإحصاءات، روما، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

للولايات المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما شاركت فيه منظمتان من المنظمات المانحة الرئيسية، وقدمتا مداخلات.

٧ - وكانت أهم نتيجة لهذا الاجتماع هي الخروج بتوافق عام في الآراء حول الحالة الراهنة غير المرضية للإحصاءات الزراعية، وضرورة وجود خطة استراتيجية لتحسين هذه الإحصاءات واتفق المشاركون على أن يكون الهدف البعيد المدى لعملية التخطيط الاستراتيجي هذه هو وضع مجموعة رئيسية من المؤشرات يتفق عليها دولياً للتنمية الزراعية والريفية في ظل ولاية الأمم المتحدة، على أن تعكس الخطة الاستراتيجية هذه الاتفاق بين المنظمات الإحصائية الوطنية والدولية، والجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين. وعلى أن تقوم الخطة الاستراتيجية لتحقيق هذا الهدف، بما يلي:

- تحديد حد أدنى من المجموعات الإحصائية التي ينبغي أن يتعهد كل بلد بتوفيرها، تضم الاحتياجات الرئيسية الراهنة من الإحصاءات الزراعية والاحتياجات الناشئة، مثل إحصاءات استخدام الأراضي لتحليل ظاهرة الاحترار العالمي، وسياسات انبعاثات غازات الدفيئة، وحوافز إنتاج أنواع الوقود الحيوي.
- تقديم خطة للزراعة لضمان تكاملها مع النظام الإحصائي الوطني عند وضع الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات وتنفيذها.
- الدعوة إلى حصول المنظمات الإحصائية الوطنية ووزارات الزراعة على تمويل للوفاء بالمتطلبات المتفق عليها دوليا.
- وضع الأساس لبناء القدرات الإحصائية، بتحديد مجموعة من الأدوات المنهجية على أساس افتراض أن هذه الأدوات سوف تُدمج في النظام الوطني.
- التوصل إلى اتفاق بين الجهات المانحة على تنسيق الجهود لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية.
- تحقيق التكامل بين المتطلبات المتداخلة للبيانات، لتشمل قطاعات أخرى مثل الصحة، والتعليم، والبيئة.

٨ - وسوف تُبرز الخطة الاستراتيجية أهمية تعداد السكان، كما ستؤكد على الحاجة إلى نموذج أساسي للإنتاج الزراعي واستخدام الأراضي. وسوف يوفر ذلك إطارا للدراسات الاستقصائية للعينات و/أو عمليات التعداد اللاحقة، ومجموعة البيانات التي تدمج خصائص الأسر المعيشية في المجاميع الرئيسية للإنتاج الزراعي. ونظرا لتوقيت جولة التعداد الذي يجري كل عشر سنوات في عام ٢٠١٠، فإن اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة ينبغي أن تؤيد

شرط إدراج النموذج الزراعي. وسوف تعطي هذه البيانات فهما أفضل للكثير من عناصر الأهداف الإنمائية للألفية، كما ستعطي مؤشرات يمكن بها قياس بعض التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتغير المناخ في عقود السنين القادمة.

٩ - وخلاصة القول أن الخطة الاستراتيجية ستوفر الإطار اللازم لدمج مجموعة أساسية من الإحصاءات الزراعية والريفية في النُظم الإحصائية الوطنية والدولية، وتحديد مجموعة من منهجيات جمع البيانات، وتوفير إطار للتكامل بين الإحصاءات الزراعية والريفية مع البيانات المتداخلة المطلوبة للقطاعات الأخرى، وتلبية الحاجة إلى تحسين القدرة الإحصائية. وأخيرا، فإن الخطة ستقترح هيكلا إداريا للتنسيق بين المنظمات الإحصائية الوطنية والوزارات القطرية، وبين المنظمات الإحصائية الوطنية في البلدان الأخرى، والجهات المانحة، والمنظمات الإقليمية والدولية أيضا.

١٠ - ومن أهم عناصر الخطة الاستراتيجية، إدماج الزراعة في النظام الإحصائي الوطني. وسوف تؤثر نتيجة هذه العملية على القطاعات الأخرى، كما ستعطي سابقة لإدماجها في النظام الوطني كذلك.

١١ - ويعطي الفرع الثاني أدناه استعراضا موجزا للحالة الراهنة لجودة ونطاق الإحصاءات الزراعية عبر الأقاليم المختلفة، وموجزا للجهود التي بُذلت بالفعل لتحسين هذه الإحصاءات. ويتضمن الفرع الثالث استعراضا للمسائل المتعلقة بنطاق الخطة الاستراتيجية، ويعرض الفرع الرابع استراتيجية لتحديد البيانات المطلوبة للقرن الحادي والعشرين، وعلى الأخص كيفية تحديد مجموعة أساسية من البيانات التي يستطيع كل فرد تقديمها وينبغي عليها تقديمها. ويعرض الفرع الخامس الحجج المتعلقة بضرورة الإدماج الكامل للإحصاءات الزراعية والريفية في نظم الإحصاءات الوطنية. وسوف يرد هذا المفهوم في الفرعين السادس والسابع المتعلقين بالمنهجية والإدارة على التوالي. ويعرض الفرع الختامي من الوثيقة (الفرع الثامن) موجزا للمسائل المطروحة على اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة للنظر فيها.

ثانيا - معلومات أساسية

١٢ - الغرض من هذا الفرع هو تقديم ”حالة نوعية الإحصاءات الزراعية في العالم“. وليس من السهل توفير معلومات كمية عن نوعية النتائج الإحصائية ومقارنة النوعية في الماضي مع النوعية حاليا. غير أن التقييم المستقل لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) كشف عن معلومات غير رسمية مقنعة تفيد بأن القدرة الإحصائية الوطنية بالنسبة للإحصاءات الزراعية تدهورت على مر الزمن بسبب انخفاض الموارد على الصعيد الوطني

وغياب الاهتمام من جانب الجهات المانحة. ويمكن أن يتمثل أحد أسباب هذا التدهور في عدم القدرة على تقديم تحليل ذي معزى للبيانات المتوفرة. وفي ظل عدم استخدام البيانات بما فيه الكفاية تُقلَّص الموارد، وهو ما يفضي إلى حلقة مفرغة تتسم بالحد من محتوى البيانات ومن نوعيتها. وفيما يشاهد التراجع في كل من الكمية والنوعية في البلدان النامية أساسا، فإن بعض بلدان العالم المتقدم النمو تعاني من نفس المصير؛ يضاف إلى ذلك أن عدة بلدان في الفئتين لم تواكب التحديات الجديدة.

١٣ - وكشف استعراض للإحصاءات في قاعدة بيانات الفاو عن قدر كبير من القيم المفترضة لأن هناك بلدانا لم تقدم بياناتها. فقد أوردت قاعدة بيانات الفاو على سبيل المثال، بيانات إنتاج القمح بالنسبة لـ ١١٨ بلدا لعام ٢٠٠٧. وبالنسبة لـ ٦٧ بلدا من أصل هذه البلدان، كانت البيانات إما مفترضة أو مستمدة من مصادر شبه رسمية، وبإمعان النظر يتبين أن البيانات كانت مفترضة بالنسبة لحوالي ٧٠ في المائة من البلدان الأفريقية. غير أن البيانات كانت مفترضة أيضا بالنسبة لبلدان في كل المناطق الأخرى من العالم، بما في ذلك بلدان من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبيَّنت قاعدة بيانات الفاو لعام ٢٠٠٧ أن إنتاج الأرز كانت قيمته مفترضة بالنسبة لـ ١٠ بلدان من أصل البلدان الآسيوية البالغ عددها ١٦ بلدا. ومن المفيد إجراء مقارنة مع نفس البيانات لعام ٢٠٠٦، فمقدار البيانات المفترضة بالنسبة للقمح في أفريقيا انخفض من ٦٧ إلى ٣٤ بلدا، وإلى صفر بالنسبة للأرز في آسيا. وفي الوقت الذي يشكل فيه ذلك إشارة إيجابية، فإنه لا يخلو من دلالة إذا ما نظرنا إلى عامل حسن التوقيت. وثمة ثلاثة أبعاد لجودة الإحصاءات: الدقة ووثاقة الصلة وحسن التوقيت. وبما أننا أوشكنا على نهاية عام ٢٠٠٨، فإن الاستجابة إلى الفاو لعام ٢٠٠٧ فشلت في اختبار حسن التوقيت.

١٤ - وبالرغم من أن التعدادات الزراعية باهظة التكاليف، فإنها ما برحت تعتبر عادة، ركيزة الإحصاءات الزراعية لأنها توفر المقاييس الدورية وإطارا لأخذ العينات على حد سواء. وتبين المعلومات الواردة في الجدول أدناه حسب المنطقة مشاركة البلدان في جولات التعداد الزراعي للأعوام ١٩٨٠ و ١٩٩٠ و ٢٠٠٠. كما يبين الجدول الإطار الزمني الذي أجرى فيه عدد من البلدان آخر تعداد زراعي.

الجدول ١

الفترات الزمنية التي أجرت فيها البلدان آخر تعداد زراعي (حسب المنطقة).

المنطقة	قبل عام ١٩٩٠	الأعوام ١٩٩٠- ١٩٩٩	عام ٢٠٠٠ أو الأعوام اللاحقة
أفريقيا	١٠	١٠	٢٢
أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى	٤	٦	١٢
أمريكا الجنوبية	٢	٤	٦
آسيا	٤	١	٢٤
أوروبا			٢٩
أوقيانوسيا	١	٤	٩
المجموع	**٢١**	**٢٥**	**١٠٢**

المصدر: الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة.

ولقد أجرى نحو ٣٠ في المائة من البلدان البالغ عددها ١٤٨ بلدا آخر تعداد زراعي لها في إحدى جولتي ١٩٨٠ و ١٩٩٠، فيما لم يجر ٢١ بلدا أي تعداد منذ الثمانينات من القرن الماضي أو قبل ذلك. ومن المسائل التي سيلزم النظر فيها في الخطة الاستراتيجية ما إذا كانت النتائج تبرر التكلفة وما إذا كانت البلدان التي صدرت نتائج تعدادها قبل عام ٢٠٠٠ ينبغي تشجيعها على إجراء تعداد أو النظر في خطوات أخرى لتحسين برنامجها الإحصائي للزراعة. والجدول ١ ناقص لأن المعلومات المتعلقة ببقية البلدان غير متوفرة. ويبين هذا ضرورة إجراء تقييم أساسي للنظام الدولي للإحصاءات الزراعية.

١٥ - ومن المسائل الأخرى المستعرضة درجة المسؤولية الملقاة على عاتق المكاتب الإحصائية الوطنية بالنسبة للإحصاءات الزراعية. ومن الناحية التاريخية، قدمت وزارات الزراعة في العديد من البلدان قسطا كبيرا من البيانات المتعلقة بالزراعة لأنه كان لديها شبكة من الموظفين الموزعين في أنحائها ممن يقدمون معلومات دورية بشأن الإنتاج الزراعي والأسعار، وما إلى ذلك. وتفقد وزارات الزراعة حاليا التمويل المقدم لدعم الإحصاءات، ولم تكن المكاتب الإحصائية الوطنية قادرة على سد الثغرات بسبب نقص الأموال. ومن ثم، فإن الهيكل الوطني للإحصاءات الزراعية يشكل مسألة هامة سيلزم حلها إذا ما أريد لجهود التخطيط الاستراتيجي أن تمضي قدما. فعلى سبيل المثال، يبين استعراض أجرته الفاو للنظم الوطنية في ٤٩ بلدا أفريقيا أن المكاتب الإحصائية الوطنية في ٤ بلدان فقط تتولى المسؤولية

الكاملة عن الإحصاءات الزراعية. ويتسم النظام الإحصائي بلامركزية كاملة في ٢٠ بلدا، وبلامركزية جزئية في البلدان المتبقية البالغ عددها ٢٥ بلدا. وبعبارة أخرى، ليس لهذه البلدان أي إسهام يذكر أو ليس لها أي إسهام بالمرة في برنامج الإحصاءات الزراعية. ويبين استعراض للهياكل في ١٦ بلدا آسيويا أن ٥ بلدان فقط لديها نظم بيانات مركزية للزراعية؛ فيما تتسم البلدان المتبقية البالغ عددها ١١ باللامركزية، وفقا لسجلات الفاو. وهذه ليست قضية من قضايا البلدان النامية حيث أن الولايات المتحدة وعدة بلدان أوروبية لديها نظم لامركزية. وسيتعين النظر في درجة اللامركزية لدى تناول إدماج الإحصاءات الزراعية مع بقية النظام الإحصائي الوطني.

١٦ - وستستلزم استراتيجية تحسين الإحصاءات الزراعية النظر في طائفة واسعة من القدرات والموارد الإحصائية فيما بين البلدان. كما تستلزم النظر في أنه حيث تكون القدرة محدودة بالنسبة للإحصاءات الزراعية، فإن ذلك يصدق على بقية النظام الإحصائي. وليست قضية المسؤولية عن الإحصاءات التي تشترك فيها المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات مختصة بالزراعة؛ فقطاعات الصحة والتعليم والعمل تواجه أوضاعا مشابهة. وفي الوقت التي تضم فيه هذه الوزارات المعارف المتصلة بالموضوع، قد لا تكون الموارد الإحصائية متوفرة لديها. وستتمثل الاستراتيجية في تنسيق جهودها الفردية لتدمجها في نظام إحصائي وطني.

١٧ - وهناك عدد من المنظمات الرائدة في بذل جهود لتحسين الإحصاءات الزراعية والداعمة لتلك الجهود. وثمة حاجة إلى تعزيز الشراكة فيما بين هذه المنظمات حتى يتسنى وضع الخطة الاستراتيجية وتنفيذها على نحو مشترك. وسيتعين أيضا أن تعمل الخطة الاستراتيجية على تحديد المشاكل الرئيسية التي حدت من الاستثمار في الإحصاءات الزراعية في الماضي وتحديد القيود التي تواجه مجموعات مختلفة من البلدان، ولا سيما البلدان النامية المنخفضة الدخل. وستشمل العملية استعراض الجهود التالية التي تبذل بالفعل لتحسين الإحصاءات الزراعية، دون أن تقتصر على ذلك الاستعراض:

- رصد النتائج في التنمية الزراعية والريفية في ظروف غير مثالية. هذا كتاب مرجعي عن الرصد والتقييم فيما يخص التنمية الزراعية والريفية، أعده البنك الدولي والفاو والمنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية. وكان الغرض من هذا الجهد تقديم إطار مشترك من مؤشرات النتائج لقياس فعالية المساعدة الإنمائية بصورة موحدة. ويقدم الكتاب المرجعي قائمة بالمؤشرات الأساسية التي يمكن الاستعانة بها لرصد مؤشرات التقدم المحرز على صعيد المشاريع وعلى الأصعدة الوطني والإقليمي

والعالمي. ويشير إلى أنه ينبغي بناء القدرة الإحصائية لأنها تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية التي تشجع النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

- دليل سبل رزق الأسر المعيشية الريفية ورفاهها، اشترك في إعداده لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي. الدليل يرد على السؤال المتعلق بالحاجة إلى تحسين بيانات ومؤشرات البيئة والاقتصادات الريفية والأسر المعيشية الزراعية نفسها. ويقدم مجموعة من المؤشرات مع التركيز على الأسر المعيشية الزراعية باعتبارها وحدات الإبلاغ الرئيسية. ويقتصر التركيز على البلدان المتقدمة النمو.

- استعراض الخبراء للبرنامج الإحصائي للفاو برمته. أعد فريق للخبراء استعراضا شاملا لجميع جوانب إحصاءات الفاو وبرامجها لبناء القدرات. وتشمل ولاية الفاو جميع البلدان، لكنها تركز على البلدان النامية حيث كثيرا ما تكون المصدر الدولي الوحيد للإحصاءات المتعلقة بالإنتاج الزراعي وأسعاره.

- دليل الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة باريس ٢١) ومصرف التنمية الأفريقي لتخطيط نظام إحصائي وطني منسق. يعتبر بمثابة دليل موسع لإدماج النظم الإحصائية القطاعية من قبيل الزراعة في النظام الوطني. وفي الوقت الذي يقدم فيه مبادئ توجيهية إجمالية، فإنه يفتقر إلى القدر الكافي من التفصيل فيما يتعلق بالمحتوى والنطاق واحتياجات التغطية في الإحصاءات الزراعية. غير أن ذلك سيكون بمثابة عنصر حاسم في نشاط التخطيط الاستراتيجي بسبب تداخل الاحتياجات من البيانات في مختلف القطاعات.

- الاستعراض الذي أجري مؤخرا للإحصاءات الزراعية لفائدة مكتب مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين (اللجنة الاقتصادية لأوروبا). يقدم الاستعراض وصفا مفصلا للحالة الراهنة في الإحصاءات الزراعية والإحصاءات المتصلة بها في بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان الأوروبية المجاورة فضلا عن بلدان أمريكا الشمالية وبعض بلدان أمريكا الجنوبية (البرازيل أساسا).

- الدراسة الاستقصائية التي أجراها البنك الدولي لقياس مستويات المعيشة – الدراسات الاستقصائية المتكاملة المتعلقة بالزراعة. هذه مبادرة تمولها مؤسسة بيل ومليندا غيتس لتحسين البيانات على صعيد الأسر المعيشية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويركز المشروع على تصميم أساليب مبتكرة لإجراء الدراسات الاستقصائية

والتحقق من سلامتها، والاستعانة بالتكنولوجيا لتحسين نوعية البيانات، وتطوير أدوات لتيسير استغلال البيانات وتحليلها. وسيشمل المشروع جمع بيانات ميدانية فعلية لتيسير استغلال البيانات المستشعرة عن بعد.

١٨ - والمبادرات المذكورة أعلاه عبارة عن محاولات لتلبية الحاجة إلى إحصاءات تدعم قرارات السياسة العامة في مجال الزراعة والتنمية الريفية. غير أنه يتعين على أي نظام إحصائي كامل أن يلبي الاحتياجات الأخرى من البيانات والمعلومات، وهو ما من شأنه أن يكفل أداء الأسواق على نحو يتسم بالكفاءة وأن يدعم القرارات المتعلقة بالاستثمار. ويؤدي وضع نظم للسوق تعتمد على المعلومات الأساسية المتعلقة بالأسعار والإمدادات إلى حفز النمو الاقتصادي. ويتمثل العنصر الثالث الذي يدعم النمو الاقتصادي في الاستثمار في أسهم رأس المال؛ ومرة أخرى ينبغي للإحصاءات أن تدعم اتخاذ قرارات فيما يتعلق بالاستثمارات في مجال السقي وتحسين نوعية الأراضي مثلا، فضلا عن الاستثمارات في مصانع التجهيز والهياكل الأساسية، مثل الطرق وما إلى ذلك. وستتمثل الاستراتيجية في جعل النظام الإحصائي قادرا على تلبية احتياجات الحكومة، بل واحتياجات غيرها من مستعملي البيانات كذلك.

ثالثا - نطاق الخطة الاستراتيجية

١٩ - سيقدم هذا الفرع لمحة عامة عن النطاق الإجمالي للخطة الاستراتيجية المقترحة؛ أي ما ينبغي اعتباره زراعة وأيضا ما إذا كان ينبغي اعتبار البعد الريفي كذلك. وتعالج مسائل أخرى الحاجة إلى بيانات تتعلق باستغلال الأراضي والمياه وما إذا كان ينبغي للأسرة المعيشية بدلا من المزرعة أن تضطلع بدور نقطة جمع البيانات بالنسبة لبعض البيانات.

٢٠ - وتتمثل الخطوة الأولى في التوصل إلى اتفاق بشأن وضع تعريف للزراعة. ويستند وضع تعريف أساسي إلى استيفاء الشروط الثلاثة التالية: فالزراعة تشمل استغلال الأراضي، وزراعة كائنات حية على مدى أكثر من دورة حياة واحدة، وفي نوع ما من الملكية. وهذا ما يميز تربية المائيات عن صيد الأسماك، وزراعة الغابات عن أنشطة قطع الأشجار، كما يميز مبدئيا الزراعة عن جني التوت خارج الغابات أو القنص. ففي كلتا الحالتين، يكون لدى المزارعين خيار استغلال الأراضي لأغراض أخرى غير تربية المائيات أو زراعة الغابات.

٢١ - وبينما لا تدخل إحصاءات مصائد الأسماك، بما فيها زراعة المائيات، ضمن نطاق الزراعة في العديد من البلدان، فإن هذه الصناعة توفر مصدرا حيويا للغذاء وينبغي أخذها بعين الاعتبار لدى تقييم الأمن الغذائي والفقر. وتقع إحصاءات الغابات أيضا خارج نطاق

الزراعة في العديد من البلدان، لكن تربطها صلة وثيقة بالزراعة لأن الحراجة تشكل ضربا رئيسيا من ضروب استغلال الأراضي له أثر كبير على البيئة والاحترار العالمي. وتشمل الاحتياجات الناشئة من البيانات فيما يخص الحراجة الاحتياجات المتصلة بتغير المناخ (إزالة الغابات وتدهورها بسبب أعمال الغرض منها توفير المزيد من الأراضي المزروعة) وأثر بيع المنتجات الحرجية على أسباب المعيشة والفقر. وفي مناطق عديدة من العالم، أدت أوجه التآزر الهامة بين الحراجة والزراعة إلى ظهور نظم للزراعة الحرجية، مما قد يؤدي إلى مشاكل بالنسبة لتحليل البيانات إذا لم يتم تنسيقها.

٢٢ - ويتراوح استغلال الأراضي بين التعدين والاستجمام. وهو يشكل أساس جزء كبير من الزراعة وكل أنشطة الحراجة؛ ويولد الموارد سواء منها المتجددة أو غير المتجددة. ويحدد نوع الأراضي الاختيارات فيما يخص استغلالها واستدامة وإنتاجية الزراعة. وقد يترتب على استغلال الأراضي آثار بيئية تتراوح بين تلوث الممرات المائية والاحترار العالمي. وكان تصنيف الأراضي على أنها زراعية أو غير زراعية فيما مضى يحدد نطاق وتغطية عمليات جمع البيانات الزراعية والإحصاءات الناجمة عنها.

٢٣ - وتتصل المياه اتصالا وثيقا بالأراضي باعتبارها موردا طبيعيا للزراعة. وتشكل ندرة المياه المتزايدة تحديا للعالم، ولها أثر مباشر على الزراعة، التي تؤثر بدورها على الأمن الغذائي والفقر والإنتاجية. وتستأثر الزراعة المروية بما يناهز ٧٠ في المائة من عمليات سحب المياه العذبة على الصعيد العالمي[٢]. وثمة حاجة إلى إحصاءات عن إسهام الزراعة المروية مقابل الزراعة البعلية لفهم التحديات التي يواجهها العالم فيما يتصل بالمياه.

٢٤ - وعادة ما تشكل المزرعة وحدة جمع البيانات بالنسبة للدراسات الاستقصائية الزراعية. وما فتئت الزراعة تعتبر نشاطا تجاريا حيث تركز عمليات جمع البيانات على المزرعة باعتبارها وحدة الإبلاغ. وبينما تكتسي المزرعة أهمية باعتبارها وحدة للإبلاغ لدى النظر في إنتاج السلع الأساسية، واستغلال الموارد، والهياكل، والمعلومات المتعلقة بمصادر إيرادات الأسرة المعيشية الزراعية، فإن الإسهام في القوة العاملة وممارسات الاستهلاك هي بمثابة عناصر أساسية في القضاء على الفقر والجوع. وتثير متطلبات البيانات هذه أسئلة فيما يخص الحالات التي تستلزم أن تصبح الأسر المعيشية الزراعية وحدة قياس بدلا من المزرعة. وتساهم قطع الأراضي الأسرية في العديد من البلدان في جزء كبير من الموارد الغذائية. والأسرة المعيشية هي وحدة القياس فيما يخص عمليات جمع البيانات لرصد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فدخل الأسرة المعيشية مثلا هو أحد المدخلات

(٢) مؤشرات التنمية في العالم، ٢٠٠٨، البنك الدولي.

المباشرة في تقديرات الفقر. وينبغي قياس الخصائص الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والمسائل المتعلقة بالعمالة ووضع الدخل باستخدام الأسرة المعيشية على أنها وحدة الإبلاغ. وثمة حاجة إلى الاحتفاظ بكلتا وحدتي الإبلاغ، لكن مع السعي إلى تحديد مجال التداخل بين الأسر المعيشية والمزارع.

٢٥ - وكثيرا ما يعتبر البعد الريفي خطأ على أنه يشمل الزراعة فقط. بيد أنه يشمل المشاريع التجارية الزراعية وغير الزراعية التي تتنافس على عمال الزراعة والتي تزيد من دخل الأسر المعيشية الزراعية، ومن ثم تخفف من وطأة فقرها. ويشمل الحيز الريفي كلا من الأسر المعيشية الزراعية وغير الزراعية ومما يزيد الأمر تعقيدا أن قدرا كبيرا من دخل الأسر المعيشية الزراعية يأتي من أنشطة غير زراعية. والحيز الريفي هو الحيز الذي يعيش فيه أكثر من٧٠ في المائة من الفقراء. وهو أكثر المجالات افتقارا إلى الهياكل الأساسية، مثل إمكانية الوصول إلى الطرق والنقل والحصول على التعليم والصحة والخدمات المالية.

٢٦ - وتثير المادة الواردة في هذا الفرع عدة أسئلة بشأن نطاق الخطة الاستراتيجية المقترحة. وثمة حجج قوية على أنه ينبغي أن يشمل مصائد الأسماك والحراجة، على الأقل ما دامت تتصل باستهلاك الأغذية واستغلال الأراضي. واستغلال الأراضي والمياه عامل مهم يرتبط ارتباطا وثيقا بالزراعة. والتنمية الريفية هي بمثابة عنصر رئيسي في القضاء على الفقر والجوع. وبالنظر إلى أن نسبة ٧٠ في المائة من الفقراء تعيش في الأرياف، فإن البعد الريفي سينظر إليه أيضا في الخطة الاستراتيجية، وهو البعد الذي كثيرا ما يرتبط ارتباطا وثيقا بالزراعة. وسيكون من المهم أيضا في المستقبل اعتبار الأسرة المعيشية على أنها وحدة للقياس بالنسبة للإحصاءات الزراعية والريفية بغرض إدماج متطلبات قطاعات أخرى من البيانات المتداخلة.

٢٧ - وينبغي ألا يجري وضع الخطة الاستراتيجية للإحصاءات الزراعية بمعزل عن بقية النظام الإحصائي الوطني؛ وينبغي إدماج الإحصاءات الزراعية بالكامل في مجمل النظام الإحصائي الوطني. وتتداخل العديد من الاحتياجات من البيانات في مجال الزراعة مع البيانات التي تستلزمها قطاعات أخرى كالصحة والتعليم واستغلال الأراضي والعمل وما إلى ذلك. ويصدق ذلك أيضا على مجالات أخرى مثل البيئة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية حيث تشكل الزراعة والبعد الريفي متغيرين هامين.

رابعا - استراتيجية لتحديد البرنامج الإحصائي الرئيسي للإحصاءات الزراعية

٢٨ - إن البيانات المطلوبة لكل هذه العناصر تتجاوز ما يستطيع أي بلد تقديمه بشأن نفس النقطة في الوقت المناسب، بسبب الصعوبات المتعلقة بالقدرات والموارد. ولذا لا بد من تقرير

الأولويات. وسوف تختلف هذه الأولويات من بلد إلى آخر وسوف تتغير بمرور الوقت. ومع ذلك، فلكي نبدأ في إعداد خطة استراتيجية، لا بد أن يكون هناك هدف لا يمكن أن يبدأ إلا من تحديد مجموعة معينة من المؤشرات الإحصائية الرئيسية التي تمس الحاجة إليها على الصعيد العالمي، وتصلح للمقارنة فيما بين البلدان، وتمثل إضافة جديدة.

٢٩ - ومن الموصى به بالنسبة للبلدان التي تحتاج إلى إرساء نظام إحصائي، أو إلى إصلاح النظام القائم، أن تبدأ بهذه الإحصاءات الأساسية. فإذا كان البلد يقوم بإعداد استراتيجية وطنية لتنمية الإحصاءات، فإن البنود الأساسية ينبغي أن تشكل الإطار اللازم للمكونات الزراعية والريفية لهذه الاستراتيجية.

٣٠ - ويمكن تعريف أي بند من بنود البيانات الرئيسية بأنه البند الذي يستخدم لعدة مؤشرات مطلوبة لرصد وتقييم سياسات التنمية، وتقييم الأمن الغذائي، وضمان عمل الأسواق بكفاءة، ورصد التقدم باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويمثل أحد مدخلات الحسابات القومية. ويدخل البند الرئيسي في الموازين العالمية للعرض والطلب على الأغذية وغيرها من المنتجات الزراعية. وينبغي أن يستخدم البند الرئيسي الأراضي بشكل كبير، وأن يسهم بشكل ملموس في رفاه المزارِع والأسر، وأن يكون له تأثيره على البيئة وظاهرة الاحترار العالمي. وينبغي أن يعتبر البند الرئيسي من الأهمية بمكان بحيث يكون من بين آخر البنود التي تحذف من النظام الإحصائي إذا حدث عجز في الميزانية.

٣١ - وينبغي أن يكون تحديد البنود الرئيسية بمثابة حجر الأساس في وضع أي منهجية وفي إدماج الإحصاءات الزراعية في النظام الإحصائي الوطني. فقبول مفهوم البنود الرئيسية يعني الموافقة على أن ستكون متوافرة على أساس جدول زمني متفق عليه.

٣٢ - وفي التقرير الذي سبقت الإشارة إليه (في الفقرة ١٧) أعلاه بشأن متابعة نتائج التنمية الزراعية والريفية في ظروف أقل من أن تكون مثالية، أوصي أيضا بتحديد مجموعة من المؤشرات الرئيسية، وعرضت قائمة بـ ١٩ مؤشرا. كما أن التقييم المستقل الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة أعطى موجزا للمدخلات من مستخدمي البيانات، يبين أن أهم البيانات هي بيانات التجارة والإنتاج الزراعي ومن بينها الاحتياجات الناشئة للبيانات المتعلقة بالأسعار، وأنواع الوقود الحيوي، والبيئة، والاحترار العالمي. وقد استخدم هذا المدخل كنقطة انطلاق لإعداد أول مجموعة للبنود ''الأساسية'' لبدء المناقشة.

٣٣ - ويبدأ تحديد البنود ''الأساسية'' بأهم إحصاءات الأغذية ومحاصيل الألياف، بالإضافة إلى أهم الإحصاءات عن الإنتاج الحيواني. والبيانات الضرورية هي المساحة الإنتاجية بالهكتار، والغلة، والإنتاج. ومن بين البيانات التي تعتبر أساسية أيضا البيانات

المتعلقة باستخدام الإمدادات مثل المخزونات قبل الحصاد، والكميات المستخدمة للأغذية، والأعلاف، والوقود الحيوي، والواردات والصادرات. كما يحتاج الأمر إلى متوسط الأسعار السنوية القطرية. وفيما يلي العناصر الثلاثة للبيانات الأساسية:

(أ) تمثل هذه البيانات مدخلا في العديد من المؤشرات اللازمة لرصد تطور الأسعار، ومتابعة الأمن الغذائي، ومدخلا لحسابات ومقاييس الفقر من أجل تقييم تأثير الزراعة على البيئة والاحترار العالمي؛

(ب) ينبغي ملاحظة أنه سيكون من الضروري للمؤسسات الزراعية والمصادر الإدارية أن توفر بعض البيانات الأساسية. وكمثال، فإن على هذه الجهات تعلن عن الكميات التي تستخدم لإنتاج الوقود الحيوي؛

(ج) لكي تستخدم هذه البيانات لتقدير استخدام الأراضي والمبادرات المتعلقة بالاحترار العالمي، لا بد أن تكون البيانات الخاصة بالمزَارع والأسر مأخوذة على أساس جغرافي.

٣٤ - ومن بين النقاط الهامة، الرجوع إلى المحاصيل ''الرئيسية''. ونظرا للصعوبات المتعلقة بالتكاليف والوقت، فقد يتعذر إدراج كل بند محتمل في قائمة البنود الرئيسية. ومع ذلك فبمجرد الاتفاق على القائمة الرئيسية، سيصبح بإمكان كل بلد أن يضيف البنود التي تعتبر مهمة لاقتصاده.

٣٥ - ومن بين المفاهيم الأخرى المتعلقة بالبيانات الأساسية، هي أن الأمر لن يحتاج إلى تقديم جميع البيانات في كل سنة. فهناك متغيرات معينة مثل استخدام الأراضي لا تتغير بسرعة من سنة إلى أخرى. كما أن البنود اللازمة لقياس دخل الأسرة المعيشية أو تقييم هيكل المزارع، يصعب عمل دراسات استقصائية عنها. بالإضافة إلى أن مثل هذه الدراسات مكلفة، وبالتالي سيتم توفيرها على أساس التناوب.

٣٦ - ويقدم الجدول ٢ أدناه، البنود الرئيسية المقترحة التي سيتم توفيرها في كل سنة. كما يبين الجدول مصادر البيانات ويعرضها لأغراض المناقشة. وليست هناك حاجة إلى تنفيذ جميع العناصر في وقت واحد. وعلى البلدان أن تبدأ بالعمود الأول الذي يحتوي أساسا على بيانات الإنتاج، ثم تنتقل مع الوقت لتضيف البيانات في الأعمدة الباقية.

الجدول ٢

بنود البيانات الأساسية اللازمة في كل سنة، بحسب مصدر البيانات

بنود البيانات الأساسية السنوية	مسح العينة/التعداد/الأسر المعيشية الزراعية	المنشأة	الإدارة	الاستشعار عن بعد (للنظر فيها في المستقبل)
محاصيل الأغذية الأساسية: المحاصيل السكرية، البذور الزيتية	المساحة الإنتاجية، والغلة، والإنتاج، والاستهلاك الشخصي	الكميات المخزونة الكميات المجهزة لإنتاج الأغذية، والأعلاف، وزيوت الطعام، وأسعار الوقود	الواردات والصادرات، والإعانات	الإنذار المبكر لظروف المحاصيل العلاقة باستخدام الأراضي
الألياف – القطن، والكتان	المساحة الإنتاجية، والغلة، ومتوسط الأسعار السنوية القطرية	الكميات المحلوجة أو المجهزة، بحسب المنتجات وأسعارها	الواردات والصادرات، والأسعار والإعانات	الإنذار المبكر، والعلاقة باستخدام الأراضي
الثروة الحيوانية: الأبقار، والأغنام، والماعز، والخنازير	حصر الثروة الحيوانية، وإنتاج اللحوم والألبان والأصواف، والاستهلاك الشخصي، ومتوسط الأسعار	الكميات التي تحولت إلى لحوم وألبان وخيوط، إلخ .. وأسعارها	التفتيش على الأغذية، والواردات والصادرات	استخدام الأراضي على أساس المواقع الجغرافية من أجل رصد البيئة والاحترار العالمي
الدواجن	حصر الثروة الداجنة، وإنتاج اللحوم والبيض، والاستهلاك الشخصي	الكمية المصنعة لإنتاج اللحوم، وأسعار إنتاج البيض	التفتيش على الأغذية، والواردات، والصادرات	استخدام الأراضي على أساس المواقع الجغرافية من أجل رصد البيئة والاحترار العالمي
إنتاج الأسماك	كميات الصيد	الأسعار	الإعانات/دعم الدخول	

٣٧ – ومن بين بنود البيانات الأساسية التي لا داعي لها في كل سنة وإنما على أسس دورية ما يلي:

(أ) الإنفاق والكميات المشتراة للأعلاف، والأسمدة، والمواد الكيميائية، والمياه، والمعدات؛

(ب) الإنفاق لتحسين الأراضي، والري، وتربية الحيوانات الخ؛

(ج) هيكل المزارع بحسب نمطها، كأن تكون مساحة مملوكة للأسرة المعيشية، أو مزرعة صغيرة أو مزرعة تجارية؛ بحسب الحجم؛ وبحسب نمط الملكية، ومصدر العمالة هل هي مستأجرة أم عمالة أسرية؛

(د) دخل الأسر المعيشية الريفية من الزراعة وغير الزراعة من بيع المنتجات، واستهلاك إنتاجها الشخصي، والدخل من عمالة الأسرة، والأجور المكتسبة؛

(هـ) مسح القوة العاملة – عدد العمال بحسب المنشأة في المناطق الريفية؛

(و) غطاء الأرض/تصنيفات الاستخدام، كأن تكون الأرض مزروعة بالمحاصيل، أو مرعى، أو أراضي حرجية أو غابات، أو صحراء أو مناطق حضرية، أو مناطق معمورة؛

(ز) استخدام المياه وتأثيره، مثل غلة المحاصيل المروية مقابل المحاصيل غير المروية؛

(ح) إزالة الأخشاب من الأراضي الخاصة والعامة؛

(ط) البيانات الاجتماعية/الديمغرافية، مثل العمر، والتعليم، والصحة للأسرة المعيشية الزراعية والأسر المعيشية الريفية غير الزراعية.

٣٨ - ويظل اختيار البنود الأساسية مطروحا للمناقشة. ولكن أساس الخطة الاستراتيجية هو مفهوم بنود أساسية لوضع أقل مجموعة من البنود لكل بلد، بغض النظر عن حجم هذا البلد وقدرته على إدراج هذه البنود في نظامه الإحصائي.

خامسا - الحاجة إلى تحقيق التكامل في النظام الإحصائي الوطني

٣٩ - من بين عيوب النظم الإحصائية الحالية، لا في القطاع الزراعي فحسب وإنما في غيره من القطاعات وفي البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، هو أن جمع البيانات من أجل البنود الأساسية المذكورة أعلاه يتم في أغلب الأحيان بصورة مستقلة. وفوق ذلك، فإن أكثر من معهد من المنظمات الحكومية يشارك في أغلب الأحيان في جمع البيانات الزراعية وتحليلها دون تنسيق كاف. وتجري مثلا عمليات منفصلة لجمع البيانات عن إنتاج المحاصيل والمعلومات عن الهياكل. وهو ما لا يسمح بتحليل الإنتاجية بحسب حجم المنشأة، ولا بحسب استخدام المنشآت لبعض الموارد مثل الأسمدة. وأحد العيوب هنا هو أن الأسرة المعيشية الزراعية ليست مرتبطة بالمزرعة كمنشأة. وتشير هذه الأمثلة إلى مشكلة مع الإحصاءات الزراعية والريفية الحالية؛ فالكثير من هذه المسائل يُنظر فيه بصورة مستقلة، وهو ما لا يسمح بتحليل الفئات المختلفة. فالزراعة قطاع فريد، نظرا للارتباط بين القرارات المتخذة بشأن الأنشطة الزراعية التي تؤثر على الأسرة المعيشية، ودرجة فقر الأسرة، وكلها لها عواقبها على البيئة.

٤٠ - وينبغي أن تكون الخطوة الأولى على المستوى الوطني للتوجه نحو التكامل مراجعة النظم الإحصائية الوطنية وتحديد أماكن الروابط التي يمكن إقامتها مع الإحصاءات الزراعية والريفية. ومن بين أمثلة ذلك الدراسات الاستقصائية التي أُجريت في كثير من البلدان للقوى العاملة. وتجري هذه الدراسات على أساس المنشأة، دون أن تشمل المنشآت الزراعية في جمع البيانات. فجمع البيانات عن دخل الأسر المعيشية يجري غالبا بمعزل عن الأسر الزراعية أو لعينة صغيرة للغاية بحيث لا يسمح بتفصيل البيانات. فالاحتياجات الناشئة إلى البيانات

لا تشير إلى ضرورة التكامل فحسب، بل وتتطلب توفير تحليلات أفضل من يجريها فرق الدراسات الاستقصائية.

٤١ - وسنعالج في الفرع السابع مسائل الإدارة. أما النقطة التي ينبغي دراستها في الخطة الاستراتيجية، فهي كيفية إدراج الإحصاءات الزراعية والريفية بصورة كاملة في النظام الإحصائي الوطني. وينبغي أن يرسي ذلك سابقة تحذو حذوها القطاعات الأخرى، كالصحة، والتعليم، والعمل، وإدارة الأراضي، وما إلى ذلك.

٤٢ - وتعطي الفقرات التالية رؤية للإحصاءات الزراعية في المستقبل وكيفية إدماجها في النظام الإحصائي الوطني. ولمجرد ترسيخ هذه الرؤية، سيحتاج الأمر إلى مجموعة من الأدوات المنهجية تراعي احتياجات فرادى البلدان. كما أن هذه الرؤية ومجموعة الأدوات سترسي الأساس لبناء القدرات الإحصائية ووضع إطار للاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات.

٤٣ - ولا بد من الاعتراف بالطابع الطويل الأجل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية. ففي الوقت الذي لا يوجد فيه سوى عدد محدود من البلدان التي تستطيع توفير جميع المتطلبات، فإن هناك بلدانا أخرى تحتاج أولا إلى إعادة بناء نظامها الإحصائي. وهناك عدد كبير من البلدان لديه مسائل داخلية تتعلق بالإدارة ينبغي معالجتها أيضا.

٤٤ - وتشمل الرؤية الخاصة بالإحصاءات الزراعية في المستقبل وإدماجها في النظام الإحصائي الوطني ثلاثة عناصر منهجية، وهي: وضع إطار (أطر) لأخذ العينات، وبرنامج لجمع البيانات، وإدارة البيانات. وتلخص الفروع التالية مقترحات للمناقشة بشأن كيفية إدماج الزراعة في النظم الإحصائية الوطنية.

سادسا - رؤية لتحديد المنهجية

٤٥ - يبدأ أساس الاندماج في النظام الإحصائي الوطني بتحديد إطارات العينات. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الخطوات لا يمكن تحقيقها في الوقت نفسه. وينبغي أن تحدد الحالة التي يواجهها كل بلد الخطوات الفرعية أدناه، وتنفذها حسب الأولوية الأكثر ملاءمة لاحتياجاتها:

(أ) من الناحية المثلى، سوف تحصل تعدادات السكان على ما يكفي من المعلومات عن الزراعة لإنشاء سجل للأسر المعيشية الزراعية والريفية. ويمكن تصنيف جميع الأسر المعيشية الحضرية والريفية/الزراعية تصنيفا جغرافيا مرجعيا حسب القرية، على سبيل المثال؛

(ب) ويمكن أن تستخدم منتجات الاستشعار عن بعد لإيجاد إطار مناطق يتألف من طبقة بيانات رقمية تنقسم إلى طبقات بيانات الغطاء الأرضي/استخدام الأراضي، مثل الأراضي المزروعة والمراعي والغابات والمناطق المعمورة والقرى وغيرها من التصنيفات التي اتفق عليها؛

(ج) ويمكن استخدام هذه المعلومات لإيجاد عينة إطارات مناطق من البلد تحدد الأنواع المختلفة من الأحوال الزراعية والجوية للتأكد من أن عينة المسح توفر صورة عامة للأحوال الزراعية والريفية. ويمكن لوحدة عينات المرحلة الأولى أن تكون القرية حيث يمكن استخدام التعداد السكاني لتحديد الصلة بين الأسرة المعيشية المزارعة والحيازة الزراعية والتي تصنف بعد ذلك أيضا في شكل مراجع جغرافية؛

(د) وقد تكون بعض البلدان قادرة على توسيع نطاق البيانات السكانية على مستوى القرية في شكل سجل رئيسي للأسر المعيشية مصنف على أساس حضري، أو حضري زراعي، أو ريفي، أو ريفي مع قطعة أرض مخصصة للأسرة المعيشية، أو ريفي مع حيازات زراعية؛

(هـ) وسيكون إطار مناطق المراجع الجغرافية أساسا لجميع الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والدراسات الاستقصائية للمزارع الصغيرة التي يتطلبها النظام الإحصائي الوطني؛

(و) وستكون هناك حاجة إلى إنشاء سجل للمزارع التي تفوق عتبة الحجم وتنتج للأسواق بصورة رئيسية. وعادة ما تكون بصورة عامة مزارع متخصصة أو كبيرة لدرجة يصعب معها إقامة صلة مع الأسر المعيشية؛

(ز) وسيكون إطار المناطق الذي يحتوي على سجل الأسر المعيشية الرئيسي المصنف حسب المراجع الجغرافية وسجل المزارع التجارية أساسا لجميع عمليات جمع البيانات لتقدير الإنتاج الزراعي؛

(ح) وسيتم إنشاء سجل أعمال وتصنيفه حسب المراجع الجغرافية. وسيكون السجل التجاري الزراعي فرعيا. وسوف تكون المؤسسات العاملة في مجال تقديم الخدمات للزراعة، مثل منشآت التخزين وشركات تجهيز اللحوم والدواجن والحليب والبيض والقطن والصوف وغيرها من المنتجات، فرعا آخر في هذا السجل.

٤٦ - وتبدأ رؤية جمع البيانات بهدف أن تكون مستدامة، وتقدم برنامج عمل سنوي يتسق سنة بعد أخرى حتى يتسنى استخدام الموظفين الإحصائيين تمام الاستخدام على مر الزمن.

وفي حين أن التعداد الزراعي هو المعيار الذهبي للإحصاءات الزراعية، فإن عددا متزايدا من البلدان يواجه صعوبات بسبب ضخامة ذروة التمويل وحجم العمل المطلوبين على أساس غير منتظم. والتعداد الزراعي ليس مدرجا في رؤية مستقبل الإحصاءات الزراعية. وبدلا من ذلك، سيتم إدراج الزراعة في أطر أخذ العينات وبرامج الدراسات الاستقصائية التي ستجري باعتبارها جزءا من النظام الإحصائي الوطني، وذلك على النحو التالي:

(أ) سيتعين وضع مجموعة أساسية من متطلبات البيانات للإحصاءات الزراعية والريفية، وتقسيمها إلى مجموعة مطلوبة سنويا مقابل المجموعة المطلوبة على أساس دوري؛

(ب) وينبغي لكل بلد أن يحدد مجموعة جوهرية مماثلة مصنفة على أساس سنوي ودوري للقطاعات الباقية من النظام الإحصائي؛

(ج) وبمجرد تحديد النظام الإحصائي الأساسي، ينبغي تحديد مجموعات البيانات الأساسية للدراسات الاستقصائية الخاصة بالأسر المعيشية والمشاريع؛

(د) وسيحدد الطابع الموسمي للموضوع عمليات جمع البيانات للبنود المطلوبة سنويا، والقدر المطلوب منها، والفترات المرجعية المنشودة. وسوف تنشر عمليات جمع البيانات الفصلية لسجلات الأسر المعيشية والمشاريع الرئيسية عبء العمل على مدار السنة؛

(هـ) وينبغي أن تنشر الإحصاءات الرسمية في الوقت المناسب وتتاح بسهولة لجميع مستخدمي البيانات. وينبغي أن تتاح البيانات التفصيلية لتحليلها، في بيئة مراقبة باستخدام إجراءات تتسق مع متطلبات المحافظة على سرية البلد؛

(و) وسيتولى برنامج بحثي تقديم التوجيهاتِ لمكونات الزراعة التي يصعب قياسها. ومن الأمثلة على ذلك تقدير المساحة لحالات تعدد المحاصيل وتقدير غلة المحاصيل باستخدام تقديرات المزارعين و/أو خفض المحاصيل.

٤٧ - وينطوي العنصر الثالث لرؤية مستقبل الإحصاءات الزراعية على إدارة البيانات؛ وهذه رؤية طويلة المدى. والرؤية المقترحة هي أن ينفذ مفهوم ''الملف الرئيسي الواحد'' للنظام الإحصائي الوطني باستخدام منهجية مستودعات البيانات. ويعني هذا المفهوم أن كل أسرة معيشية أو مؤسسة لا تظهر سوى مرة واحدة في مستودع البيانات. وهي مصنفة حسب المراجع الجغرافية. وسوف يتضمن العديد من عناصر البيانات بما في ذلك بيانات التعداد السكاني، وجميع بيانات الأسر المعيشية والمشاريع والبيانات الزراعية وغير الزراعية. وسيتضمن البيانات عبر الزمن. ولن يكون ''الملف الرئيسي الواحد'' أساسا لتصاميم العينات فحسب، ولكنه ذو أهمية حاسمة أيضا بالنسبة لعملية التقدير. كما أنه يوفر القدرة على تحليل

البيانات التفصيلية على حد سواء عبر القطاعات في مرحلة زمنية معينة وخطوط العرض عبر الزمن:

(أ) ستكون بيانات الأسر المعيشية الزراعية وغير الزراعية جنبا إلى جانب، ومصنفة حسب المراجع الجغرافية لتمكين الربط عبر قطاعات الزراعة والصحة والتعليم والعمل وغيرها من القطاعات ذات الصلة؛

(ب) وستتركز قدرات تخزين البيانات وتجهيزها على نظام واحد لأغراض بناء القدرات.

٤٨ - وسيقوم جميع أصحاب المصلحة باستعراض الرؤى الثلاث لتقديم إسهامات واقتراحات. وبمجرد تحديد عناصر الرؤى الثلاث، ستكون الخطوة التالية هي كيفية بدء التنفيذ. وبطبيعة الحال، يجب أن تؤخذ في الاعتبار الظروف والحالات الخاصة في البلدان لوضع خريطة طريق محددة للبلدان لتحسين الإحصاءات الزراعية. ومن ثم، فيما يلي مجرد إشارة تقريبية:

(أ) ينبغي للبلدان الأقل قدرة والتي ليس لها تاريخ حديث للتعدادات الزراعية أو السكانية البدء في استخدام الاستشعار عن بعد لوضع طبقة بيانات رقمية على النحو المبين أعلاه. ويمكن استخدام ذلك كإطار لأخذ العينات باستخدام عينات على مراحل متعددة لاختيار عينة أولية من الأسر المعيشية للبدء في جمع البيانات الأساسية؛

(ب) وينبغي للبلدان التي قررت إجراء تعدادات السكان أن تدمج الزراعة فيها وتبدأ في عملية إعداد المراجع الجغرافية.

سابعا - استراتيجية تحديد الإدارة

٤٩ - يلزم أن تبدأ الإدارة على الصعيد الوطني، وأن تتعامل مع كيفية وضع نظام إحصائي وطني حول الوزارات المعنية بعمليات جمع البيانات لمختلف القطاعات المختلفة.

٥٠ - وسوف تحتاج المعاهد الإحصائية الوطنية والوزارات إلى النظر في الرؤى بشأن إطار أخذ العينات وجمع البيانات وجوانب إدارة البيانات الخاصة بالنظام الإحصائي لفهم ضرورة تكامل البيانات.

٥١ - وينبغي لكل بلد، ما لم يكن لديه هيكل منسق مثل مجلس إحصائي، أن ينشئ هيكلا يترأسه المكتب الإحصائي الوطني. وينبغي لهذا الهيكل أن يشمل الإحصاءات الزراعية. وقد يتقرر أن بعض الوزارات هي الأنسب لإجراء عمليات جمع بيانات محددة. ويتعين الوفاء

بالمفاهيم الأساسية في بيانات الرؤى؛ أي أن يتم جمع البيانات على أساس إطار أخذ العينات من المنطقة الرئيسية، وتدمج البيانات في النظام الوطني وتخزن في مستودع البيانات.

٥٢ - وسوف يعني تحقيق التكامل بين جميع القطاعات في نظام إحصائي وطني واحد أن المنظمات الدولية يجب أن يتوفر لديها تنسيق مماثل. وسوف يشمل هذا منظمة الأغذية والزراعة وغيرها في النظام الإحصائي للأمم المتحدة وكذلك المنظمات المانحة. وستحتاج هذه المنظمات إلى تنسيق جهودها لدعم الرؤى الشاملة لتكامل البيانات. وبعبارة أخرى، فإن من المرجح أن يؤدي إدماج الزراعة في النظام الإحصائي الوطني إلى إعادة النظر في إدماج قطاعات أخرى أيضا في نظام إحصائي وطني واحد.

٥٣ - وتدعو الخطة الاستراتيجية إلى تطبيق منهجية تتخلل النظام الإحصائي الوطني بأكمله. ويستدعي استخدام الاستشعار عن بعد، سواء لأغراض الإنذار المبكر وتهيئة ما يلزم من طبقات البيانات لغطاء الأرض/استعمال الأرض وتوفيرها، وأخذ عينات أطر متعددة، وتطبيق منهجية مستودع البيانات، خبرات من الصعب الحفاظ عليها في كل مكتب إحصاء وطني. ولذلك، يُوصى بأن يدرج في الخطة الاستراتيجية إنشاء مراكز إقليمية لتقديم وسيلة أكثر فعالية من حيث التكلفة لدعم الاحتياجات الوطنية لهذه المنهجيات. ومن الموصى به أن تقوم الجهات المانحة بالنظر في دعم مراكز التفوق.

ثامنا - توصيات لنظر اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة

٥٤ - توضح هذه الورقة ضرورة وجود استراتيجية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، وجعلها ذات صلة بالتعامل مع القضايا الناشئة في القرن الحادي والعشرين. وقد ظهر العديد من القضايا والمفاهيم أثناء وضع الاستراتيجية، على النحو التالي:

(أ) ينبغي أن تتضمن جولة عام ٢٠١٠ لتعدادات السكان وحدة زراعة لتوفير الصلة بين الأسر المعيشية والمجاميع الزراعية؛

(ب) ويلزم أن يشمل نطاق الخطة الاستراتيجية البعد الريفي واستخدام الأراضي والمياه والبيئة ومصائد الأسماك والغابات وذلك لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالزراعة عن طريق تداخل قضايا السياسات العامة؛

(ج) وتتجاوز الاحتياجات من البيانات ما هو معقول إنتاجه سنويا أو من قبل جميع البلدان. ولذلك، تم تحديد مجموعة من المؤشرات الأساسية المطلوبة سنويا لتستكمل بمؤشرات دورية أخرى؛

(د) وسوف تدمج هذه المؤشرات بالكامل في النظام الإحصائي الوطني؛

(هـ) وسيشمل تكامل النظام الإحصائي الوطني استحداث منهجية بشأن أطر أخذ العينات وجمع البيانات وإدارة البيانات التي تلبي متطلبات الاندماج الكامل؛

(و) وسوف يشكل تطبيق هذه المنهجيات أساسا لتطوير وتحسين القدرات الإحصائية وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات؛

(ز) وعلى الصعيد الوطني، يلزم وجود هيكل إدارة، بدءا على سبيل المثال، بمجلس إحصاءات وطني يشرف أيضا على الإحصاءات الزراعية. ويتعين أن يندرج التنسيق الدولي للاستراتيجية في إطار اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة؛

(ح) ويوصي بإنشاء مراكز تفوق إقليمية لدعم تنفيذ منهجية جديدة في المكاتب الإحصائية الوطنية.

٥٥ - وينبغي إجراء تقييم لأداء النظام الدولي للإحصاءات الزراعية. وسيعمل خط الأساس هذا على زيادة تحسين الخطة الاستراتيجية وتعقب التقدم المحرز. وينبغي أن يوفر التقييم البنود التالية لجميع البلدان:

(أ) إبلاغ منظمة الأغذية والزراعة بأحدث البيانات السنوية للإحصاءات الأساسية بشأن إنتاج السلع الزراعية الرئيسية. وينبغي أن يبين هذا ما يبلغ عنه ومدى تواتره؛

(ب) آخر سنة أجري فيها تعداد للسكان؛ وسنة التعداد القادم، وما إذا كان سيشمل وحدة زراعية. وما إذا كانت ستدرج وحدة زراعية؛ ونوع البيانات التي يتعين جمعها؛ أي مؤشر الإنتاج أو البيانات الكمية الفعلية، مثل الهكتارات المحصودة والإنتاج وأعداد الحيوانات؛

(ج) آخر سنة أجري فيها تعداد زراعي، وسنة التعداد القادم. وينبغي أن يبين ذلك ما إذا كانت البيانات قد نُشرت، ومكان إتاحتها؛

(د) آخر سنة أجريت فيها دراسات استقصائية للأسر المعيشية الريفية، وما إذا كانت قد أدرجت عناصر الزراعة. وينبغي أن يشمل ذلك ما إذا كان قد تم نشر البيانات أو إتاحتها للجمهور. وينبغي أن يدرج مصدر جمع البيانات، أي ما إذا كان المكتب الوطني للإحصاءات هو الذي نفذ الدراسة الاستقصائية أو وزارة غيره؛

(هـ) الأُطر المتاحة لأخذ العينات والفترة المرجعية ووسيلة التحديث وآخر سنة جرى فيها استكمال المعلومات؛

(و) أسلوب نشر البيانات (على شبكة الانترنت، وفي شكل مطبوع) وحسن التوقيت؛ ومقدار الوقت المنقضي بين جمع البيانات ونشر النتائج؛

(ز) الهيكل الوطني للنظام الإحصائي: دور المكتب الوطني للإحصاءات مقابل وزارة الزراعة أو غيرها من مصادر الإحصاءات الزراعية؛

(ح) المعلومات عما إذا كانت قد وضعت استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات، أو يجري وضعها حاليا، أو تخطيطها مستقبلا؛ مبينة بتواريخ الإنجاز.

٥٦ - وسوف يجري إعداد الخطة الاستراتيجية على مراحل. وستشكل الوثيقة الختامية لاجتماع اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة أساسا لإعداد ورقة استراتيجية أكثر تفصيلا تتضمن خطوات التنفيذ وجدولا زمنيا شاملا. وسيتم تقاسم هذه الورقة الاستراتيجية مع الجهات المعنية مثل مستعملي البيانات والجهات المانحة والمنظمات الدولية. وسوف تستخدم التنقيحات الناتجة عن هذه المناقشات لتحديث الورقة الاستراتيجية.

٥٧ - وسيعقد في آب/أغسطس ٢٠٠٩ اجتماع ساتلي لمؤتمر المعهد الدولي للإحصاء حيث ستعرض الورقة الاستراتيجية على ممثلي المنظمات الإحصائية الوطنية.

٥٨ - وستكون نتائج هذا الاجتماع الأساس لمجموعة التوصيات النهائية التي ستعرض على دورة اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة لعام ٢٠١٠.

٥٩ - وسوف تستخدم الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في اجتماعها عام ٢٠١٠ لتنفيذ الخطة الاستراتيجية التي ستكون الركيزة الأساسية للمؤتمر الدولي للإحصاءات الزراعية الذي سيعقد في أوغندا في عام ٢٠١٠.